الاستيطان ركيزة تهويد القدس

أحمد بن بلقاسم
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة سطيف 2

ملخص

يعتبر الاستيطان أحد الوسائل الرئيسة التي أولتها السلطات الإسرائيلية عناية كبيرة منذ إتمام احتلال مدينة القدس عام 1967، من أجل التسريع في عملية تهويد المدينة وجعلها عاصمة موحدة لدولة إسرائيل. ولذلك اتفقت جميع الحكومات المتعاقبة على اتباع استراتيجية تقوم على بناء مستوطنات وأحياء جديدة وتسمين القائم منها بما يطوّق المدينة ويعزلها عن بقية مدن الضفة الغربية، وهو ما أدى إلى تغيّرات مسّت السكان والأرض والتاريخ. ورغم عدم مشروعية الاستيطان في ضوء القانون الدولي، واستنكار المنظمات الدولية والإقليمية له إلا أنّ إسرائيل ماتزال مستمرة فيه بوتيرة متسارعة، ما دام الدعم الأمريكي قويا، والضعف العربي والإسلامي مستمرا.

الكلمات المفاتيح: تهويد القدس، الاستيطان ألإسرائيلي عدم المشروعية، القانون الدولي، الدعم الأمريكي.

Résumé

Depuis l'occupation de Jérusalem, Israël a mis l'accent sur la colonisation de la ville, en suivant une stratégie particulière pour atteindre la judaïsation de celle-ci et en faire la capitale unifiée de son Etat. Pour cela, elle a entouré la ville avec un large éventail de colonies de peuplement, en causant des changements géographiques et démographiques et en laissant de graves conséquences sur le peuple et les instituts palestiniens de Jérusalem. Jusqu'à maintenant, malgré l'illégalité des colonies dans le droit international, Israël continue la pratique de sa politique de non résolutions, Elle reste également indifférente aux décisions et à la condamnation internationale, tant qu'elle reçoit un soutien indéfectible des États-Unis et tant que les arabes et les musulmans, généralement, sont passifs.

Mots clés : judaïsation de Jérusalem, colonisation d'Israël, illégalité, le droit international, soutien américain.

Abstract

Jerusalem's settlement is the main aim of Israel since its occupation of Palestine in 1967. To Judaize the city and, on the final run, to make of it a unified capital of its state, Israel has been following a specific strategy. Indeed, this was the main policy of all the successive Israeli governments which attempt to achieve it by encircling the city with new settlements, enlarging the established ones, and building roads in a way that encircles Jerusalem's villages and towns to separate them from the West Bank. This leaves great effects on its people and institutions, and causes geographic, historical and demographic changes of the city. Despite the fact that such practices are still considered illegal and denounced by the international law and different international organizations, Israel is continuing these policies with the support of the USA taking advantages of the reality of the weak Arab and Muslim countries.

Keywords: Judaization of Jerusalem, occupation of Israel's, illegal practices, international law, American support.

مقدمة:

تسعى إسرائيل منذ احتلال مدينة القدس إلى تهويدها بواسطة مجموعة من الإجراءات والآليات التي يأتي في مقدمتها الاستيطان، حيث انتهجت الحكومات المتعاقبة على اختلاف توجهاتها سياسة ثابتة إزاء المدينة، وخاضت سباقا مع الزمن لتغيير واقعها الديمغرافي والجغرافي من خلال مشاريع استيطانية متعددة ومتنوعة طوّقت المدينة من كل جانب.

وقد عرفت عملية الاستيطان في القدس منذ الدخول في عملية السلام عام 1993، وخاصة في السنين الأخيرة وتيرة متصاعدة مما يطرح استفهامات كثيرة منها: ما الأهداف التي تسعى إسرائيل إليها من وراء تسريع عملية الاستيطان في القدس الشرقية؟ وما هي المبررات التي تختفي وراءها ؟ وهل ينسجم الاستيطان الإسرائيلي في القدس مع القانون الدولي؟ وهل ساعدت المواقف الدولية على ذلك؟

الإجابة عن هذه الأسئلة، وغيرها تكون في مبحثين، نتناول في الأول السياسة الاستيطانية في القدس، وفي الثاني موقف القانون والمجتمع الدوليين من ذلك.

المبحث الأول: السياسة الاستيطانية في القدس

لإدراك السياسة الاستيطانية الإسرائيلية في القدس نعالجها في ثلاثة مطالب نتعرض من خلالها لمفهوم الاستيطان، ثم مبرراته وأخيرا واقعه.

المطلب الأول: مفهوم الاستيطان

إذا كان الاستيطان قد لعب دورا محوريا وفاعلا في إقامة الدولة الإسرائيلية عام 1948 على الأرض المغتصبة من فلسطين، فإنه يلعب الدور نفسه في القدس لتهويدها وجعلها عاصمتها الموحدة.

فما هي الأهداف التي ترمي إسرائيل إلى تحقيقها من خلال الهجمة الاستيطانية على القدس الشرقية خاصة، وماهي الآثار التي يتركها هذا الاستيطان؟ هذا ما سنعرفه في ثلاثة فروع: تعريفا، وأهدافا، وآثارا.

الفرع الأول: تعريف المستوطنات

المستوطنات: "هي عبارة عن مستعمرات أو مناطق تقيمها سلطات الاحتلال في الأراضي المحتلّة من خلال جلب مدنيّين إليها قصد توطينهم فيها"[(1)].

وتقسم المستوطنات الإسرائيلية إلى نوعين رئيسيّين هما: المستوطنات المدنيّة، والمستوطنات العسكريّة، هذه الأخيرة تشتمل على قرى زراعيّة ومنشآت عسكريّة، وتجمع بين الأعمال الزراعيّة والخدمة العسكريّة، بينما المستوطنات المدنيّة تتكون من نوعين أساسيّين هما: المزارع الجماعيّة (الكيبوتس Kibbutz)، والمزارع الفرديّة (الموشاف Moshav)، وكثيرا ما تتحول المستوطنات العسكريّة إلى مستوطنات مدنيّة[(2)].

أما في القدس فقد انتشرت فيها ما يسمى بالأحياء السكنية (شيخوناه Shekhuna)[(3)] .

الفرع الثاني: أهداف المستوطنات

ممّا لاشك فيه أنّ الاستيطان في القدس بهذا الزخم يهدف إلى تهويد المدينة، والانفراد بها عاصمة للدولة الإسرائيلية، غير أنّه في سياق التوجه نحو هذا الهدف النهائيّ هناك أهداف عاجلة يمكن أن يحققها الاستيطان في القدس، ومنها:

1) ضم أكبر قدر من أراضي الضفة الغربية من خلال توسيع حدود المدينة وصولا إلى مشروع القدس الكبرى الذي تم اعتماده رسميا من قبل الكنيست عام 1997، والذي تصل مساحته إلى ما يعادل خمس مساحة الضفة الغربيّة، ويتمّ ذلك على حساب القرى الفلسطينيّة المجاورة[(4)].

2) تكثيف عدد السكان اليهود داخل القدس وحولها لضمان استمرار سيادتها عليها، أو على الأقل إيجاد توازن ديمغرافي مع الفلسطينيين في القدس الشرقية[5].

3) بالنظر إلى المناطق التي أقيمت فيها المستوطنات، فإنّها تحقق هدفا أمنيّا وعسكريّا، إذ أنّها توزعت في شكل أطواق تخدم استراتيجيّة "الفصل" و "الوصل". فهي تحقق التواصل فيما بينها وبين القدس الغربيّة، وتفصل في نفس الوقت القدس الشرقيّة عن سائر مناطق الضفة الغربيّة، كما تفصل شمال الضفة الغربية عن جنوبها في آن واحد[6].

4) المستوطنات تخلق أمرا واقعا على الأرض، يصعب تغييره بعد ذلك بقرار سياسيّ، وذلك باستعمالها ورقة ضغط ومساومة في المفاوضات وعمليات التسوية الممكنة[7].

وهذا ما حاولت نقله إسرائيل للعالم الخارجيّ بمناسبة إتمام فكّ الارتباط الذي جرى في قطاع غزّة عام 2005، بتصوير أنّ المستوطنات عقبة كبيرة عملت الحكومة بقوة على تذليلها حتّى تمّ هذا الانسحاب وإجراء هذا التنازل، مما يستدعي من الطرف الفلسطيني مقابلته بتنازل مماثل ومناسب.

5) استخدام المستوطنات وسيلة للردع والعقاب والانتقام، حيث كثيرا ما يكون الردّ على النجاحات الفلسطينية سواء السياسية أو العسكرية بإنشاء مستوطنة جديدة، أو توسيع وتسمين أخرى، ولعلّ خير أمثلة ما حدث بعد صفقة الجندي "شاليط shalit" (2011)، حيث أعلن عن مشروع بناء ألفين وحدة سكنية في القدس الشرقية، أو ما حصل في أعقاب موافقة منظمة اليونسكو على إعطاء فلسطين العضوية الكاملة بها، بإعلان بلدية القدس عن نيتها في بناء 20 ألف وحدة سكنية بحلول عام 2020، وأخيرا ما حدث عقب حصول فلسطين على صفة دولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة في 2012/12/29، حيث أعلنت إسرائيل عن عطاءات لبناء 2610 وحدة سكنية بالقدس الشرقية، فضلا عن إقرار المزيد من الخطط الاستيطانية تتضمن بناء آلاف الوحدات السكنية بالمدينة.

الفرع الثالث: آثار المستوطنات

إنّ سياسة الاستيطان في القدس بصفة خاصة قد خلقت مجموعة من المشاكل السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة[8].

فعلى المستوى السكانيّ يكفي التغيّر الديمغرافيّ المتتابع في هذه المنطقة، حيث قفز عدد المستوطنين اليهود من لا شيء عام 1967 إلى 262493 مستوطن في منطقة القدس عام 2011، منهم ما يزيد عن 196 ألف في القدس الشرقيّة وحدها، مقابل 170 ألف فلسطيني فيها. أما عددهم في القدس (الشرقية والغربية) فأكثر من 583600 نسمة أيّ ما يعادل 70.9%، وهي تسعى لجعل نسبة الفلسطينيّين لا تزيد عن 12%[9].

وفي الوقت الذي تشجع فيه السلطات الإسرائيلية اليهود على التوطن في القدس من خلال البناء السريع للمستوطنات والأحياء، وشق الشوارع الجديدة والطرقات الالتفافية لربط بعضها ببعض، غير مهتمة بما تحدثه من تقسيم وعزل للقرى والمناطق العربية، فإنّها بالمقابل لم تترك وسيلة إلا واتبعتها من أجل إخراج الفلسطينيين منها بالطرد والإبعاد وسحب الهويات، وإصدار قوانين التخطيط وفرض القيود على رخص البناء، وعدد الطوابق التي لا تزيد عن الثلاث، مما يجبرهم نتيجة الزيادة السكانية على مغادرة المدينة والتوجه إلى أحياء خارج حدودها أو إلى الضفة الغربية[10].

أمّا من الناحية الجغرافية فيجري تقليص مبرمج للمساحة التي يعيش فيها الفلسطينيون، من خلال

مصادرة الأراضي، وهدم المنازل والعقارات والاستيلاء عليها.

ومن الناحية الاجتماعية وجد المقدسيون أنفسهم أمام لون جديد من الحضارة يمثله المستوطنون بمنظومتهم القيميّة، ذات العادات والتقاليد المنفتحة والمنتمية للحضارة الغربية، والمختلفة عن قيمهم وأفكارهم، مما أوجد جملة من المشكلات الاجتماعية منها: الاستقلالية الاجتماعية للفرد، وازدياد حالات الطلاق والعلاقات الجنسية غير الشرعية، وتفشي ظاهرة تعاطي المخدرات. زيادة عن مشكلات الإقامة وتسجيل الأولاد ولمّ شمل العائلات التي تتعمدها دولة الاحتلال[11].

أمّا من الناحية الاقتصادية فقد تمّ تدمير الاقتصاد الفلسطيني في القدس من خلال محورين أساسيين هما: الأول توسيع القاعدة الإنتاجية الإسرائيلية في المدينة، والثاني ربط الاقتصاد المقدسي بالاقتصاد الإسرائيلي وفق منهج المركز والمحيط، زيادة على السياسة الضريبية المرهقة المتبعة في المدينة[12]، مما أدى إلى الحد من النمو الطبيعي للنشاط الصناعي والزراعي والتجاري والسياحي بالمدينة، ودفع بأصحاب رؤوس الأموال إلى الهجرة إلى مناطق أخرى خارج المدينة وحتى خارج فلسطين كلها، واضطر الفلاحون والعمال للتوجه إلى سوق العمل الإسرائيلية لتأمين معيشتهم أو مغادرة المدينة بحثا عن العمل مما سهل عملية تفريغ المدينة من سكانها العرب[13].

كما تركت المستوطنات آثارا مدّمرة على جميع عناصر البيئة من أبرزها استنزاف المياه، مع تلويث المناطق بمياه الصرف الصحيّ، والنفايات الصلبة، والمواد الخطرة والإشعاعيّة الناتجة عن المركبات والمصانع [14].

ومن الناحية السياسية، فإنّ الاستيطان خلق وضعا سياسيا جديدا في المدينة يصعب أو يستحيل تغييره، مما يحول مستقبلا دون وضع السيادة الإسرائيلية على المدينة موضع تساؤل، فضلا عن أنّ السياسة الحكومية من خلال برامج وقرارات مختلف الحكومات تبرز مدى اتفاق الجميع حول اعتبار القدس الموحدة عاصمة إسرائيل الأبدية التي لن يتم التخلي عنها أو الانسحاب منها[15].

وهذه الرؤية تتأكد بوضوح من خلال ما يجري في مفاوضات السلام، والمشاريع المقدمة التي تتناول مستقبل القدس.

وزيادة على هذا كله فالاعتداءات التي يقوم بها المستوطنون على البشر والأرض والتاريخ والمقدسات والتي تزداد يوما بعد يوم، وبشكل منظم تحت سمع وحراسة قوات الاحتلال، تزيد من معاناة الفلسطينيّين في أرضهم، وتهدد وجودهم فيها.

المطلب الثاني: مبررات الاستيطان في القدس

يرجع الكيان الإسرائيلي ممارساته الاستيطانيّة في الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة بصفة عامة ومدينة القدس ومحيطها بصفة خاصة، إلى مبررات دينيّة وتاريخيّة وأمنيّة تكرّس احتلال الأراضي، وتحول دون الانسحاب منها[16].

كما تعمل على تحقيق خطوات هامة في الحلم بإسرائيل الكبرى، وأهم هذه المبررات هي:

الفرع الأول: المبررات الدينيّة

تدعي إسرائيل أنّ مطالبها بفلسطين تستند إلى إرادة إلهيّة، حيث تضمنت وعدا في التوراة بمنحهم هذه الأرض، " لنسلك أعطي هذه الأرض من نهر مصر إلى النهر الكبير الفرات".

وهو ما يعني أن هناك تلازما بين الشعب والأرض، وأنّ هذه الأرض لا يمكن أن تصبح ملكا للغرباء، وبالتالي فإذا ما احتلّت لا يكسب أحد حقوقا

عليها لأنّ المالك الشرعي بحكم الوعد الإلهي هم اليهود[17].

ومن هنا فإنّ إقامة المستوطنات ما هو إلا تطبيق عمليّ لما جاء في التوراة، وأنّ الإصرار الإسرائيلي على الاستيطان في القدس تحديدا وجعلها عاصمة لدولتهم يهدف إلى ربط وجودهم السياسي بوجودهم الروحي فيها[18].

"والحقيقة أن إسرائيل تتخذ من هذه المبررات الدينيّة وسيلة لتحفيز وتعبئة اليهود للهجرة إلى إسرائيل ليتسنى لها تهويد المدينة المقدسة والإخلال بواقعها الديمغرافي لصالحها "[19].

ومن المعلوم أنّ الدين ليس مصدرا من مصادر القانون الدولي العام التي حددتها المادة 38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، لذا فإنّ استناد إسرائيل إلى ما جاء في الكتب المقدسة ليس له أيّ سند في القانون الدولي المعاصر الذي لا يعترف بالتوريث الإلهي كسبب من أسباب السيادة، ولا بنظرية ملكية الرّب للأرض، وهو ما يجعل التمسك بالادعاء الديني باطلا قانونا [20].

الفرع الثاني: المبررات التاريخيّة

يعتمد الادعاء الصهيوني في هذا المجال على أحقية اليهود في استعادة القدس عاصمة لإسرائيل لأنّها كانت عاصمة مملكة يهودا، إحدى المملكتين اليهوديتين في فلسطين قبل ثلاثة آلاف سنة، وقد عبر " بن غوريون Ben Gourion" عام 1969 عن ذلك قائلا: " إسرائيل هي أرض أسلافنا وهي تمتد على جانبي نهر الأردن... القدس عاصمتنا منذ آلاف السنين، وهي لنا، كما أنّ باريس للفرنسيين، ولندن للإنجليز ..." [21].

وعليه ينبغي طرد كل من هو غير يهودي لتعود ملكا خالصا لهم[22].

ومن هذا المنطلق فإن الحكومة الإسرائيلية تعتبر الأراضي المحتلة عام 1967 أراضي محررة، وليست محتلة. وبالتالي فإنّ إقامة المستوطنات هو تمسك بأرض الأجداد [23].

"والحق التاريخي يعني الحق الذي اكتسب نتيجة تقادم العهد بممارسته واستعماله، وهو ما يمكن أن يعادل في القانون الدولي تعبير التقادم المكسب"[24].

ومن هنا فإنّ الحق التاريخيّ يمكن أن ينتج آثاره القانونية إذا توفرت الشروط الواجبة المتفق عليها في التقادم المكسب، والمتمثلة في: أن يكون محل وضع اليد إقليما تابعا لدولة أخرى، وأن يستمر وضع اليد على الإقليم محل التقادم مدة طويلة، فضلا عن أن يكون وضع اليد على الإقليم هادئا[25].

وبالنظر في هذه الشروط نجدها غير متوفرة في الادعاء الإسرائيلي، ذلك أن اليهود ليسوا أول ولا آخر من حكم المدينة، كما أنّ إقامتهم فيها وفي فلسطين لم تدم أكثر من الشعوب الأخرى.

فالمدينة بناها اليبوسيون (وهم فرع من العشائر الكنعانية) قبل نحو 4000 سنة ق.م، واحتفظوا بها إلى أن وقعت في يد داود عليه السلام سنة 1000 ق.م.

ورغم أنّ الحكم اليهودي في القدس دام حوالي 518 سنة، إلا أنّ هذه الفترة تعد جدّ قصيرة إذا ما قورنت بتلك التي خضعت فيها لسيطرة العرب.

كما أنّ هذه المدة لم يحكم اليهود فيها المدينة حكما مستقلا سوى 73 سنة، وما تبقى منها كانوا تابعين فيها لقوى خارجية كالمصريين والفينيقيين وغيرهم[26].

فضلا عن أنّ وجودهم بها لم يكن هادئا ومستقرا، ففي كل مرة استطاعوا فيها السيطرة على المدينة كانوا يواجهون بمقاومة شديدة من سكانها

الأصليين، وبغزوات عسكرية من الشعوب المجاورة للقضاء على وجودهم العضوي والثقافي بها[27].

ومنذ الشتات اليهودي الثاني الذي كان على يد الرومان عام 135م لم تقم لهم بالمدينة أية قائمة، وانقطعت علاقتهم بها لمدة تزيد عن 18 قرنا خضعت فيها القدس لسيادة دول متعددة.

وبالتالي فإنّ شروط التقادم المكسب لم تتحقق ممّا يسقط ادعاءهم التاريخي، بل إنّ حقهم المزعوم قد سقط بالتخلي أو الترك والتقادم المسقط[28].

"إنّ الأخذ بهذا الادعاء اليهودي رغم عدم صوابه تاريخيا يستلزم القبول بادعاءات مماثلة من جانب الغزاة الآخرين، وهو ما يعني أيضا نسف البنيان العالمي المعاصر من أساسه، وإثارة سيل لا ينتهي من المطالب الإقليمية والسياسية المتبادلة كأنّ يطالب العرب باسبانيا وتركيا بأراضي دول أوروبا الشرقية، وبريطانيا بالأراضي الأمريكية....الخ"[29].

الفرع الثالث: المبررات الأمنيّة والاستراتيجية العسكريّة

تزعم إسرائيل بأنّ المستوطنات بصفة عامة هي خط الدفاع الأول عن الدولة في حال تعرضها لأيّ هجوم خارجي، في حين أنّ المستوطنات القائمة بعيدة عن الحدود، وتمثل عبئا على القوة الدفاعية لإسرائيل، وهو ما أكدته حرب 1973 حينما اضطرت القوات الإسرائيلية لإخلاء العديد من المستوطنات[30].

غير أنّ البعد الأمني للاستيطان بدأ يأخذ شكلا آخر يتمثل في السيطرة على التجمعات السكانيّة الفلسطينية، حيث يتم محاصرتها بالمستوطنات ومراقبة نشاط سكانها رقابة صارمة دقيقة واستفزازهم وتهديدهم بقوة السلاح، وخصوصا في القدس والخليل، من خلال جيش من المستوطنين المسلحين بشتى الأسلحة[31].

أما من الناحية الإستراتيجية فتتبع أهميتها من كون "مدينة القدس تقسم الضفة الغربية إلى قسمين، ومن خلالها تنتشر العديد من الطرق المؤدية إلى رام الله ونابلس شرقا، وبيت لحم والخليل غربا، والبحر الأبيض المتوسط شمالا، وأريحا والأغوار جنوبا. وبالسيطرة عليها يتحقق لإسرائيل ما تسمو إليه من تقسيم الضفة الغربية إلى مناطق منفصلة ومعزولة"[32].

المطلب الثالث: واقع الاستيطان الإسرائيلي في القدس

منذ احتلال الشطر المتبقي من القدس عام 1967 عملت سلطات الاحتلال الإسرائيلي على تطويق المدينة بالمستوطنات والأحياء السكنية من كافة الاتجاهات بما يحقق لها استراتيجية الفصل والوصل، أيّ فصل القدس عن مناطق الضفة الغربية جميعا، وفي نفس الوقت وصل المستوطنات الإسرائيلية بعضها بعض وبالقدس الغربية ذات الأغلبية اليهودية.

وذلك من خلال ثلاثة أطواق رئيسية.

الطوق الأول:

يقع هذا الطوق داخل السور أو ما يسمى بالبلدة القديمة، وقد شرعت إسرائيل في إقامته مباشرة بعد احتلال الشطر الشرقي للمدينة على أنقاض ما هدم من أحياء وما صودر من أراضي عربية هادفة بذلك إلى محاصرة ما تبقى من العرب بأبنية سكنية وعسكرية على شكل قلاع محصنة لتهديد أمنهم باستمرار ومن ثم دفعهم إلى مغادرتها[33].

ويضم هذا الطوق كل من الحي اليهودي داخل البلدة القديمة جنوبا، والحديقة الوطنية المحيطة بسور البلدة من الشرق والجنوب التي تضم ساحات خضراء واسعة يمنع البناء عليها لتبقى كاحتياطي

تلجأ إليه سلطات الاحتلال في توسعاتها الاستيطانية المستقبلية.

هذا إضافة إلى المركز التجاري الرئيسي للمدينة القديمة الذي يكمل الطوق من الناحية الشمالية ويخلق التحاما بين القدس الشرقية والغربية بمشروع مكمل له هو مشروع ماميلا (Mamilla)[34].

الطوق الثاني:

صمّم هذا الطوق خارج السور ليشمل الأراضي الواقعة ضمن حدود بلدية القدس العربية في العهد الأردني، ويشمل العديد من الأحياء السكنية على شكل قوس يحيط بمدينة القدس العربية من الجهات الجنوبية والشمالية والشرقية، بما يحقق عزل المدينة العربية عن التجمعات السكانية العربية إلى الشمال وإلى الجنوب منها للحيلولة دون حدوث تواصل بينها. مما يؤدي إلى تشديد الخناق عليها وتقليص نمو الأحياء الفلسطينية، وإيجاد حلقة من الوجود اليهودي تحاصر المدينة[35].

ومن أهم الأحياء والمستوطنات السكنية ضمن هذا الطوق: رامات أشكول (Ramat Eshkol)، معالوت دفنا (Maalot Dafna)، سانهدريا (Sanhdria)، نفي يعقوب (Nevi Yacoub)، راموت (Ramot)، عطاروت (Atarot) وهي منطقة صناعية، التلة الفرنسية (the French Hill)، هذا من الناحية الشمالية.

أما من الناحية الجنوبية فنجد الجامعة العبرية (The Hebrew University)، وتل بيوت الشرقية (Easter Tel– Bioot)، ومن الناحية الشرقية نجد غفعات همفتار (Givat Hmuftar)، ومعالية أدوميم (Ma'aleh Adumim)[36] .

الطوق الثالث:

يأتي هذا الطوق في إطار مشروع القدس الكبرى، الذي وضعت مخططاته لجنة هندسية إسرائيلية عام 1968، وأقرّ هذا المشروع في سبتمبر عام 1975.

ويهدف هذا المخطط إلى ضمّ مساحات جديدة من الأراضي تتراوح بين 400 و500 كلم مربع، ويقطنها أكثر من 250 ألف فلسطيني من سكان المدن والقرى التي تدخل ضمن نطاق هذا المشروع.

وقد أقيم في إطار هذا المشروع العديد من المستوطنات مشكلة طوقا يطبق على تلك المدن والقرى العربية، ويمنع التواصل فيما بينها من جهة، وبينها وبين القدس من جهة أخرى[37].

وفي نفس الوقت يعزز هذا الطوق التواصل ما بين المراكز الاستيطانية الاسرائيلية[38].

وأهم هذه المستوطنات: كفار عتسيون (Kfar Etzion)، افرات (Efrat)، تكواع (Tekoa)، غفعات حداشا (Givat Haddasha)، ألموغ (Almog)، جيلو (Gilo)، نفي حورون (denied Horon)، غفعات زئيف (Givat Ze'ev)، عناتوت (Anatot)، معالية مخماس (Ma'aleh Michmash)، رامات كدرون (Ramat Kidron)، كفار أدوميم (Kfar Adumim)، دوليف تسمرون (Dolev Tzmron)، نيئوت أودميم (Naiot Odmim)، بسغات زئيف (Bisgat Zaeiv)، بسغات عمر (Bisgat Oomar)، جفعات هماتوس (Jaafat Hamots)، ريخس شعفاط (Raykhis Shoofat)، هارحوما (Har Homa) [39].

ويتأكد سعي إسرائيل الحثيث لتنفيذ مشروع القدس الكبرى بالقرار الذي اتخذه مجلس الوزراء بتاريخ 21 جوان 1998 القاضي بتوسيع حدود بلدية القدس لتشمل جميع المستوطنات المحيطة بالمدينة ومساحات واسعة من أراضي الضفة الغربية فيما سمي بتعزيز مدينة القدس.

و تقضي هذه الخطة بتوسيع المدينة غربا لتصبح مساحتها 600 كلم مربع تمتد ما بين مدينتي رام الله و بيت لحم[40].

وقد رصدت بلدية القدس في عام 2012 ميزانية بقيمة 1.5 مليار دولار لتعزيز هذا المشروع، وسيتم في هذا العام بناء 30 ألف وحدة سكنية من أصل 60 ألف، ليصل تعداد الوحدات السكنية في القدس الشرقية بحلول عام 2020 نحو 130 ألف وحدة سكنية[41].

المبحث الثاني: الموقف من المستوطنات الإسرائيلية في القدس

إنّ السياسة الاستيطانيّة الإسرائيليّة في الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة تتعارض مع القانون الدولي، فضلا عن أنّها تثير استياء معظم الدول والمنظمات الدولية والإقليمية.

وهذا ما نعرضه في مطلبين: الأول لموقف القانون الدولي، والثاني لموقف المنظمات وبعض الدول.

المطلب الأول: موقف القانون الدولي

الاستيطان الإسرائيلي مخالفة صريحة لقانون الاحتلال، ولكلّ المواثيق الدوليّة المتعلقة بحقوق الإنسان.

الفرع الأول: انتهاك قانون الاحتلال

إقامة المستوطنات في الأراضي المحتلّة تمثل تجاوزا كبيرا للسلطات والاختصاصات التي يخوّلها قانون الاحتلال العسكريّ للقائم بالاحتلال، فهي لا تدخل ضمن مفهوم إدارة الإقليم، لأنّها تتجاوز الإدارة إلى خلق واقع جديد فيه، ولا تدخل ضمن حسن النظام فيه، بل هي من مسببات الإخلال بالنظام والخروج عليه[42].

ويؤكّد ذلك التحريم الصريح في إقامة المستوطنات، ونقل السكان المدنيّين التابعين لدولة الاحتلال إليها، ما ورد في المادة 6/49 من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، وما ورد في المادة 4/85 من البرتوكول الإضافيّ الأول لعام 1977.

إضافة إلى أنّ المستوطنات تعدّ خرقا خطيرا للمادة 147 من اتفاقية جنيف الرابعة، التي تعتبر الاستيلاء ومصادرة الأرض عملا غير قانوني، كما تتجاوز حق الانتفاع المقرر للمحتلّ بالنسبة للعقارات العامة والاستثمارات الزراعيّة والغابات والمناجم، لأنّها تظهره بمظهر المالك المتصرف في تلك الأراضي العامة.

هذا فضلا عن أنّ السلطات الإسرائيليّة لم تكتف بالأراضي العامة بل تعدتها إلى الأراضي الخاصة فصادرتها، وأجبرت بعض السكان على الرحيل ودمرت المنازل والمنشآت[43].

إنّ محكمة العدل الدوليّة في رأيها الاستشاري المتعلق بالجدار، انتهت بالنسبة لموضوع الاستيطان بأنّ المادة 6/49 لا تحرّم فقط الإبعاد أو النقل، وإنما تحرّم أيّ إجراءات تتخذ بواسطة دولة الاحتلال لتنظيم وتشجيع نقل جزء من سكانها المدنيّين إلى الأراضي التي تحتلها.

وأكّدت المحكمة أنّ المعلومات المتوفرة لديها تبين أنّه منذ 1977 وإسرائيل تمارس سياسة مبرمجة، ولديها ممارسات عملية متطورة في إنشاء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة[44].

ورأي المحكمة حول عدم شرعية المستوطنات مهمّ لأنّه بسبب ملاحظاته الجوهرية لا يطبق على المنطقة المتواجدة بين الخط الأخضر والجدار فقط، بل يطبق على كل الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة، بما فيها القدس[45].

ويجب أن نشير أنّ نظام المحكمة الجنائية الدولية اعتبر إقامة المستوطنات جريمة حرب يستحق أصحابها المتابعة الجنائية [46] ، فضلا عن

كونه عملا غير مشروع تتحمل إسرائيل المسؤولية الدوليّة عنه وعن كافة الأضرار الناجمة عنه[47].

كما أنّ المستوطنات في الأراضي الفلسطينيّة عامة والقدس بصفة خاصة هي جزء من مخطط يستهدف فرض أمر واقع جديد في هذه الأراضي بغرض ضمّها بصفة واقعيّة وفعليّة على الأقل[48].

وهذا يعدّ انتهاكا للقانون الدوليّ المعاصر الذي يحرم الضمّ.

الفرع الثاني: انتهاك قانون حقوق الإنسان

سياسة الاستيطان أدت إلى حرمان الفلسطينيّين من أراضيهم ومساكنهم وممتلكاتهم، فضلا عن الطرد والتهجير وتحويلهم إلى لاجئين في دول أخرى أو تكديسهم في مناطق صغيرة بما يعدّ انتهاكا خطيرا للمبادئ الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليّين لحقوق الإنسان لعام 1966[49].

وبالمقابل يتمتع المستوطنون بكافة الحقوق، وينعمون بموارد الإقليم بغير حق في جوّ من التمييز العنصري الذي يتجلى أكثر في الطرق الالتفافية الخاصة باستعمالاتهم وحدهم، وفي القوانين المطبقة في المستوطنات فقط.

كما أنّ تلك السياسة اعتداء على حق تقرير المصير للشعب الفلسطينيّ، وهو الحق الذي يكفله القانون الدوليّ العام، وميثاق الأمم المتحدة، وغيره من المواثيق والاتفاقيات الدوليّة الأخرى[50].

وهذا ما أكّدته محكمة العدل الدوليّة في الرأي الاستشاريّ المتعلّق بمدى مشروعيّة الجدار العازل[51].

كما أنّ استمرار هذه المستوطنات يهدد إقامة دولة فلسطينيّة، ويقوّض تحقيق حل النزاع على أساس وجود دولتين[52].

المطلب الثاني: موقف المجتمع الدولي

السياسة الاستيطانية الإسرائيلية تثير ردود فعل مستهجنة لها سواء داخل المنظمات أو في مواقف الدول، وسنركز على موقف الهيئة الأممية، وأهم التكتلات الإقليمية، زيادة على موقف الدولتين العظيمتين.

الفرع الأول: موقف هيئة الأمم المتحدة

لقد عبرت الهيئة الأممية بجميع أجهزتها منذ عام 1967(مجلس الأمن، الجمعية العامة، اليونسكو، لجنة حقوق الإنسان...) عن رفضها لضم مدينة القدس لإسرائيل وتأكيدها على انطباق أحكام اتفاقية جنيف الرابعة عليها والتنديد بالإجراءات الإسرائيلية الإدارية والعملية المتخذة في حق المدينة لتغيير طبيعتها الجغرافية والديمغرافية[53].

غير أنّ الهيئة الدولية خاصة مجلس الأمن لم تنتقل بهذه الإدانة والرفض إلى مستوى الفعل، بفرض عقوبات كما فعلت مع جنوب إفريقيا رغم تجاهل إسرائيل لقراراتها، بل كان الردّ عليها أحيانا بمزيد من البناء الاستيطاني.

الفرع الثاني: موقف المنظمات الإقليمية

أ) جامعة الدول العربية: ليس هناك موقفا متميزا منها بخصوص الاستيطان في القدس، بل هو ضمن الموقف العام من القضية الفلسطينية، لذلك لم يتعد جهدها حدود النشاط الإعلامي والإدانة اللفظية المستمرة، وفق محورين أساسيين: الأول يتمثل في دعوة الأمم المتحدة ودول العالم للتصدي للسياسة الاستيطانية والعمل على وقفها والحفاظ على الوضع الذي كان قائما قبل عام 1967، والثاني في إقامة الندوات المتخصصة واللقاءات العلمية لبحث هذه السياسة والتنبيه لخطورتها والمطالبة بوقفها[54].

وتنويها بجهدها نشير إلى أنّ معظم القرارات التي خرجت من الأمم المتحدة ومؤسساتها كانت بمطالبة

من المجموعة العربية، غير أنّ عملها يبقى قاصرا وضعيف الفعالية خاصة بعد الانخراط في عملية السلام.

ب) منظمة المؤتمر الإسلامي(منظمة التعاون الإسلامي): على الرغم من أن نشأة هذه المنظمة كان بسبب الاعتداء على المسجد الأقصى عام 1969، وعلى الرغم من إنشاء "لجنة القدس" لمتابعة الشؤون المتعلقة بها، فإنّ مواقفها وقراراتها لم ترق إلى المكانة الدينية والتاريخية والحضارية التي تمثلها القدس في نفوس المسلمين، ولا إلى طموحات الشعوب الإسلامية، ذلك أنّ قراراتها الروتينية اتخذت طابع الشجب والاستنكار على استحياء، واعتبار الإجراءات الإسرائيلية في المدينة باطلة وغير شرعية. ولكنّها كانت تفتقد إلى الخطط الإجرائية والإجراءات العملية التي من شأنها الضغط الحقيقي على دولة الاحتلال ومن يساندها[55] .

ج) المجموعة الأوروبية: منذ 1971 اتخذت المجموعة الأوروبية موقفا تصاعديا لصالح الطرف العربي بما مكنها من رفض الإجراءات الإسرائيلية في القدس بما فيها الاستيطان، ووصفها بعدم المشروعية والمخالفة لأحكام القانون الدولي.

وكان آخرها استدعاء السفراء الإسرائيليين في معظم هذه الدول في الشهر الأخير من عام 2012 للتنديد بزيادة وتيرة البناء، من خلال بناء وإقرار خطط استيطانية جديدة في القدس الشرقية والمعلن عنها عقب حصول دولة فلسطين على صفة دولة غير عضو في الأمم المتحدة في 2012/12/29.

غير أن الموقف الأوروبي يكتفي بالبيانات المتواضعة، والإدانات المحتشمة، ويفتقد إلى الدور الفعّال والمستقل[56]، ويكاد يكون قريبا من الموقف الأمريكي ولاسيما بعد عملية السلام[57].

د) منظمة الوحدة الإفريقية وخليفتها الاتحاد الإفريقي وحركة عدم الانحياز: إنّ مواقفهما من السياسة الاستيطانية الإسرائيلية في القدس ينسجم مع موقفهما العام من القضية الفلسطينيّة القاضي بتأييد الحق العربي واعتمادهما الفهم الفلسطيني لحل قضية الشرق الأوسط[58].

الفرع الثالث: موقف الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي (سابقا)

يلاحظ على موقف الحكومات الأمريكية من وضع القدس على أنه سار في اتجاهين: الأول التأكيد على إبقاء القدس موحدة، والثاني يتضمن عدم الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني ولا اليهودي في القدس الشرقية، وترك مناقشة هذا الحق تقرره المفاوضات الثنائية[59].

أما موقفها من الاستيطان في القدس فقد تطور بشكل سلبي، فمنذ عام 1967 إلى غاية النصف الأول من عام 1981، كانت المواقف الأمريكية المعلنة تصب في عدم شرعية المستوطنات وعدم موافقتها على استمرارها، بوصفها تتناقض مع اتفاقية جنيف الرابعة، كما تعتبرها عائقا في طريق إحلال السلام في الشرق الأوسط.

غير أنّها لم تكن مهتمة بالعمل على إيقاف الخطط الاستيطانية الإسرائيلية أو الضغط على الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة لوقفها رغم امتلاكها للوسائل المساعدة على ذلك. بل إنّ المساعدات المالية المقدمة لإسرائيل تفوق حجم الإنفاق الإسرائيلي على المستوطنات.

لكن مع نهاية عام 1981 أعلنت الإدارة الأمريكية في عهد "ريغان Reagan" أن المستوطنات غير ضرورية ولكنّها شرعية"، وهذا ما شكّل تغيّرا حادا في الموقف الأمريكي من السياسة الاستيطانية، بحيث صار أكثر وضوحا في تأييده

للاستيطان الإسرائيلي، وعدم معارضته في إقامة المستوطنات بحجة أنّها تضمن الأمن الإسرائيلي[60].

ومنذ ذلك الحين بقي الموقف الأمريكي المعلن يجمع بين السماح بالنمو الطبيعي للمستوطنات، وبين أنّها عقبة في وجه السلام في الشرق الأوسط فقط.

أما الاتحاد السوفيتي (سابقا) فإنّه بالرغم من وقوفه الدائم مع القضية الفلسطينية ورفضه لكل الإجراءات الإسرائيليّة التي من شأنها تغيير معالم القدس واعتبارها باطلة وغير شرعية. فإنّنا نجده قد ساعد بشكل مباشر على التوسع الاستيطاني في الأراضي المحتلة، ومنها القدس وذلك من خلال سماحه لليهود السوفيت بالهجرة بأعداد ضخمة رغم علمه بأنّه يتم توطينهم في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث قدرت بعض المصادر عدد المهاجرين السوفيت إلى إسرائيل منذ 1968 إلى غاية 1990 بـ 268 ألف مهاجر[61].

ورغم الظروف السياسية والاقتصادية التي ساهمت في هذه الهجرة الضخمة فإنّ ذلك يعد انتهاكا صريحا للمادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة من طرفه[62].

أمّا بعد تفكك الاتحاد فإنّ روسيا التي أصبحت الوريثة الشرعية له اتسمت مواقفها بالمجاملة للحقوق العربية من جهة وتبعيتها للموقف الأمريكي، أو عدم الوقوف في وجهه على الأقل من جهة ثانية[63].

الخاتمة

تعتبر القدس هي جوهر الصراع العربي الاسرائيلي، ولذلك تعمل الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على اختلاف توجهاتها، بكل قواها المادية والمعنوية، وبشكل متسارع من أجل تهويد المدينة والقضاء على طابعها الحضاري العربي والإسلامي في أقرب الآجال.

وقد اعتمدت عملية التهويد على آلية الاستيطان كإحدى الوسائل الأساسية للوصول إلى هذا الهدف مدعومة بإطار عقائدي ديني وتاريخي، مما سهل لها إيجاد واقع سياسيّ واجتماعيّ واقتصاديّ وجغرافيّ جديد في المدينة، يصعب تجاوزه في المستقبل دون أن يكون على حساب الحقوق الفلسطينيّة في تقرير مصيرهم واستقلال دولتهم. فضلا عن الآثار الآنية والمستقبلية الكبيرة التي يخلفها على الأرض والإنسان والتاريخ والعمران.

إنّ المستوطنات الإسرائيليّة بجميع أنواعها، وبغض النظر عن مبررات وجودها تخالف القانون الدولي، وتعتبر انتهاكا صريحا لقواعده، بل هي جريمة يترتب عنها إثارة المسؤولية الدولية والجنائية.

ولهذا جاءت الإدانات الدولية لهذه السياسة الاستيطانية متتابعة منذ احتلال المدينة، إلا أنّ الموقف الدولي لم ينتقل من الاعتراض والتنديد إلى العمل على وقف إقامة المستوطنات وتفكيكها، مما أدى إلى تسريع وتيرته، خاصة منذ "اتفاقيات أوسلو"، التي صاحبها التحيز والدعم الأمريكي الواضح والفاضح لإسرائيل، والسكوت الأوروبي، والتخاذل العربي.

الهوامش والحواشي:

1- حسين حنفي عمر، حق الشعوب في تقرير المصير وقيام الدولة الفلسطينية، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2005، ص:255.

2- موسى القدسي الدويك، المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة في ضوء قواعد القانون الدولي العام، منشأة المعارف، مصر، الطبعة الأولى، 2004، ص:103.

3- سمير أحمد معتوق، الأساس الجغرافي للاستعمار الاستيطاني الصهيوني في الضفة الغربية 1967 – 1985، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 1992، ص:159.

4- جيمس زغبي، تجميد المستوطنات .. الخدعة الثانية، مقالة منشورة بتاريخ 16 مارس 2009، على الموقع الإلكتروني: www.palestine.info

5- Ardi Imseis, Facts on the Ground: An examination of Israeli Municipal Policy in East Jerusalem, in Victor Katton, The Palestine Question in International Law, British Institute of International and Comparative Law, London, 2008. p :331.

6- أمين محمود عطايا، الاستيطان الصهيوني في الضفة الغربية، مجلة التعاون، العدد 47، ص:298.

7- موسى القدسي الدويك، المرجع السابق، ص ص:113 –114.

8- Eyal Benvenisti, The international law of occupation, Princeton University Press, Princeton, 2004, p: 140.

9- بيان صحفي صادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بتاريخ : 2011/08/03 حول المستعمرات الاسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، على الموقع: www.pcbs.gov.ps.

10- خليل التفكجي، الاستيطان في مدينة القدس الأهداف، النتائج، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 31، صيف 1997، ص:140-141.

11- محمد رشيد عناب، الاستيطان الصهيوني في القدس 1967 – 1993، منشورات بيت المقدس، الطبعة الأولى، 2001، ص: 139 – 143.

12- هناك ثلاثة أنواع من الضرائب يخضع لها العرب المقدسيّون: ضريبة القيمة المضافة وتحصلها دائرة الجمارك، وضريبة الدخل وتحصلها الدائرة المختصة، وضرائب البلدية كضريبة الأرنونا والمساحة والأملاك وغيرها وتحصلها البلدية.

13- محمد رشيد عناب، المرجع السابق، ص ص: 144 – 149.

14- لمزيد من التفاصيل حول آثار المستوطنات على البيئة في الأراضي المحتلّة، انظر التقرير السنوي الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2003، المنشور على موقعه الإلكتروني: www.pchrgaza.org

15- محمد رشيد عناب، المرجع السابق، ص ص: 151 – 152.

16- موسى القدسي الدويك، المرجع السابق، ص: 145.

17- سالم الكسواني، المركز القانوني لمدينة القدس، جمعية عمال المطابع التعاونية، عمان، الطبعة الأولى، 1977، ص: 75.

18- موسى القدسي الدويك، المرجع السابق، ص:150.

19- شذا جمال خطيب، القدس العربية ثلاثون عاما من التهديد والتحدي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2001، ص: 33.

20- محمد اسماعيل علي السيد، مدى مشروعية أسانيد السيادة الاسرائيلية في فلسطين، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق من جامعة عين شمس، 1974، ص ص: 81-82.

21- سمير جريس، القدس المخططات الصهيونية، الاحتلال، التهويد، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، الطبعة الأولى 1981، ص: 6.

22- حسام أحمد محمد هنداوي، الوضع القانوني لمدينة القدس، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى 1999، ص:22.
23- موسى القدسي الدويك، المرجع السابق، ص:154.
24- سالم الكسواني، المرجع السابق، ص: 85.
25- حسام أحمد محمد هنداوي، المرجع السابق، ص ص: 24-26.
26- سمير جريس، المرجع السابق، ص ص:6-7.
27- حسام أحمد محمد هنداوي، المرجع السابق، ص ص: 26-27.
28- موسى القدسي الدويك، المرجع السابق، ص: 155.
29- سمير جريس، المرجع السابق، ص:8-9.
30- شذا جمال خطيب، المرجع السابق، ص:33.
31- موسى القدسي الدويك، المرجع السابق، ص:157.
32- شذا جمال خطيب، المرجع السابق، ص:33.
33- محمد عوض الهزايمة، القدس في الصراع العربي الصهيوني، المكتبة الوطنية، عمان، الطبعة الثانية، 2004، ص:209.
34- سمير جريس، المرجع السابق، ص: 133.
35- سمير جريس، المرجع نفسه، ص:140.
36- محمد عوض الهزايمة، المرجع السابق، ص:213- 216.
37- سمير جريس، المرجع السابق، ص ص:143-144.
38- خلدون بهاء الدين حمدي أبو السعود، أثر الاحتلال وإقامة المستوطنات على وضع القدس وفقا لأحكام القانون الدولي، منشورات وزارة الثقافة الفلسطينية، الطبعة الأولى، 2001، ص: 113.
39- شذا جمال خطيب، المرجع السابق، ص ص: 50-62.
40- شذا جمال خطيب، المرجع نفسه، ص: 65.
41- محمد محسن وتد، إسرائيل تخطط للقدس الكبرى، مقالة منشورة على الجزيرة نت، بتاريخ 2012/01/02.
42- صلاح الدين عامر، المستوطنات في الأراضي المحتلة في ضوء القانون الدولي العام المعاصر، المجلة المصرية للقانون الدولي، العدد 35، السنة 1979، ص: 28.
43- صلاح الدين عامر، المرجع السابق، ص: 29.
44- محمد عبد الرحمن علي، الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، من كتاب إسرائيل والقانون الدولي، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، الطبعة الأولى 2011، ص: 340.
45- جان سلمون، المستعمرات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، من كتاب إسرائيل والقانون الدولي، المرجع السابق، ص239.
46- المادة 8/2/ب/8 من نظام المحكمة الجنائية الدولية.
47- محمد عبد الرحمن علي، المرجع السابق، ص: 351.
48- صلاح الدين عامر، المرجع السابق، ص: 32.
49- صلاح الدين عامر، المرجع نفسه، ص36.
50- موسى القدسي الدويك، المرجع السابق، ص:417.
51-مصطفى أحمد أبو الخير، فتوى الجدار العازل والقانون الدولي، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، طبعة 1، 2006، ص:100.
52- تقرير الجلسة 32 لمجلس حقوق الإنسان المنعقدة بتاريخ27 نوفمبر 2006.

53- من قرارات مجلس الأمن: القرارات: 250 و251 و252 لعام 1968، القرار ات: 267 و271 و298 لعام 1969، القرارين: 446 و452 لعام 1979، القرارات: 465 و476 و478 لعام 1980.

ومن قرارات الجمعية العامة: القرارين: 2253 و2254 لعام 1967، القرار 2851 لعام 71، والقرار 2949 لعام 72، والقرار 3092 لعام 73، والقرار 3240 لعام 74، القرار 79/38 لسنة 1983، القرار 165/40 لسنة 1985، القرار 163/41 لسنة1986، القرار 21/58 لعام 2003، القرار 60/ 160 لعام 2006، وغيرها.

ومن قرارات اليونسكو: القرار: 427، 18/3 لعام 1974، القرار: 4،3،1/83 لعام 1970، القرار: 4،4،1/94 لعام 1974، القرار: 21م/274،1،4 لعام 1980. وانظر: محمد عوض الهزايمة، المرجع السابق، 487- 500.

54- محمد رشيد عناب، المرجع السابق، ص ص: 170-171.

55- محمد عوض الهزايمة، المرجع السابق، ص ص: 421 -444 .

56- موسى القدسي الدويك، المرجع السابق، ص: 524.

57- محمد عوض الهزايمة، المرجع السابق، ص ص: 397- 399.

58- موسى القدسي الدويك، المرجع السابق، ص ص: 499 – 515.

59- محمد رشيد عناب، المرجع السابق، ص: 179.

60- حسن عبد ربه المصري، سلام إسرائيلي تحميه أمريكا، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، الطبعة الأولى 2007، ص ص: 244-249.

61- موسى القدسي الدويك، المرجع السابق، ص:481- 486

62- فرانسيس بويل، فلسطين، الفلسطينيون والقانون الدولي، ترجمة د عبد الله الأشعل، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الأولى 2004،ص:102.

63- محمد عوض الهزايمة، المرجع السابق، ص: 389.